

## إقرار القانون يجب ألا يتأخر عن يوم الثالث من ديسمبر الغانم: جلسة خاصة الأحد لمناقشة قانون الرياضة الجديد

## خورشيد: حماس من اللجنة لإقرار المشاريع التنموية «المالية» تطلب قانوناً جديداً لمدينة الحرير



الشيخ ناصر صباح الأحمد وسارة أكبر أثناء الاجتماع



صفاء الهاشم وصلاح خورشيد ودخيل عبدالله خلال اجتماع اللجنة



والبحر الأحمر والبحر المتوسط، ما يحتم علينا استثمار هذا الموقع. وبسبب خورشيد أن مثل هذه المشروعات مهمة للميزانية العامة، مشيراً إلى أن الميزانية العامة للدولة تحتوي أرقاماً مخيفة وعجزاً يقارب 6 مليارات دينار. ويؤيد أن الباب الأول يستحوذ على الجزء الأكبر من ميزانية الدولة، مؤكداً الحاجة إلى إقرار مشاريع إستراتيجية لتكون إضافة للاقتصاد الوطني مثل مشروع مدينة الحرير. وذكر أن الصين خلقت خطوط جوية في تنفيذ مشروع الحرير ووصلت إلى مراحل متقدمة من المشروع وصرفت بمبالغ مليارية لمرور المشروع من الصين عبر طاجكستان وأذربيجان وتركيا وإيران وصولاً إلى حدود العراق. وأفاد بأن المفترض أن تكون هناك زيارة للرئيس الصيني للكويت في المستقبل القريب. وذكر أن فكرة مشروع مدينة الحرير ليست وليدة اليوم بل كانت موجودة عند وزير الديوان الأميري ونائب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط الشيخ ناصر صباح الأحمد عندما كان مستشاراً عند الشيخ سعد في عام 2002 لمناقشة المشروع.

لجنة في موضوع آخر أكد خورشيد أنه لا توجد لدى اللجنة المالية نية لفرض الضرائب حتى الآن، وأن الموضوع غير مدرج على جدول أعمال اللجنة، مطالباً بترشيح الهيئات لأن كثرة الهيئات سبب تضخم بند الرواتب وهناك هيئات لا نحتاجها.

وأشار وزير الديوان الأميري ونائب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط الشيخ ناصر صباح الأحمد الاجتماع بأنه «مرح جداً»، مشيداً بالمهام أعضاء اللجنة التام بكل ما يخص رؤية صاحب السمو لعمام 2020 - 2035، موضحاً أن «النواتج سقونا في شرح عملنا للسنوات الـ 4 السابقة ولهم كل الشكر». ومن ناحيته، أكد نائب رئيس الجمعية الاقتصادية عبدالوهاب الرشيد أن مدينة الحرير موضوع مفصلي ومصيري يتعلق في مستقبل الكويت من الناحية الاقتصادية والمالية.

وقال الرشيد: إن هذا الموضوع يخلق روافد إيرادات جديدة ووظائف جديدة لإقرار مثل هذه المشاريع التنموية، الأمل أن يحقق التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمجلس الأعلى للتخطيط مع مجلس الأمة الصالح العام ومستقبل البلد.

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس مشروع قانون بإنشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان وميناء مبارك الكبير بحضور وزير الديوان الأميري ونائب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط الشيخ ناصر صباح الأحمد وممثلين عن الجمعية الاقتصادية.

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة إن المشروع يكلف 450 مليار دولار وليس بالضرورة أن تصرف الدولة على المشروع ويمكن أن تساهم دول أخرى أو القطاع الخاص، وفي المقابل تحصل الدولة على مبالغ إضافية للميزانية غير الإيرادات النفطية.

وأوضح أن اللجنة لم تدخل في مناقشة مواد القانون لأنه يعتبر غير واضح، وطلبنا من وزير الديوان الأميري ونائب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط الشيخ ناصر صباح الأحمد تقديم قانون جديد بمواد واضحة وإزالة كل العقبات التي تعيق تنفيذ المشروع، مبيناً أن اللجنة المالية لا مشكلة لديها في تبني هذا المشروع.

وأكد أنه سيتم تقديم تصور متكامل للمشروع خلال الفترة المقبلة، وبعد تشكيل الحكومة سيتم دعوتهم لمناقشة هذا الموضوع.

وأفاد بأن المشروع حيوي وسيخفف الاعتماد على المورد الوحيد وسيدر للدولة دخلاً مباشراً يتراوح بين 6 أو 7 مليارات دينار إذا تم التعامل معه بشكل دقيق وواضح، وسيعالج خلل الباب الأول من الميزانية، واعتبر أن العمل بمثل هذه المشاريع المدرة والمنتهجة سيحقق الاستقرار أمنياً وسياسياً واجتماعياً وسكانياً، معرباً عن أسفه أن تقديم هذا القانون المكون من 39 مادة لم يتم تقديمه بالشكل الصحيح.

وأعرب خورشيد عن شعوره بعدم وجود نية جادة لدى الحكومة لإقرار مثل هذه المشاريع التنموية، يقابل حماس أعضاء اللجنة المالية.

وأوضح أن الكويت تتميز عن بقية دول الخليج بموقعها الاستراتيجي نظراً لقربها من الخليج العربي وقلعة لرفع علم الكويت.



أحمد الفضل

د. فالح العزب

يعرض الملف عليهم. وبدوره أكد رئيس لجنة الشباب والرياضة في دور الانعقاد السابق النائب سعدون حماد أنه تم إقرار قانون الرياضة ورفعها إلى مجلس الأمة، لافتاً إلى أن تأخر التشكيل الحكومة أجبرنا على رفع الأمر لمجلس الأمة وإبلاغه بأن اجتماع المنظمة الدولية سيكون في تاريخ 4 ديسمبر.

وأضاف حماد في تصريح صحفي في مجلس الأمة أمس، مبيناً أنه وبناء على ذلك وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الدعوة لجلسة طارئة يوم الأحد للتصويت على قانون الرياضة وبعد التصويت عليه بإذن الله سوف يتم رفع الإيقاف. من جانبه أكد النائب أحمد نبيل الفضل أنه ولله الحمد وصلنا للمرحلة التي كنا نريد الوصول إليها بموافقات وملاحظات الاتحاد الدولي لكرة القدم.

وتمنى الفضل من النواب الالتزام بالحضور خاصة أن هناك الكثير منهم وقفوا ضد الوزير السابق الشيخ سلمان الحمود بسبب تحميل مسؤولية عدم الاتيان بقانون يتوافق مع الاتحاد الدولي.

وتمنى الفضل عدم تعطيل جلسة الأحد مطالباً الشارع الرياضي بالحضور لمعرفة من يريد رفع الإيقاف والعلم ومن لا يريد بالإضافة إلى معرفة من سيحاول إثارة المشاكل والإشكالات حتى لا يقر القانون في هذا الوقت.

وأكد الفضل أن الطلب أتى ونلك لأننا محكومون باجتماعات خارجية ونريد رفع الإيقاف بأسرع وقت وأي تعطيل ليس من صالحنا ولذلك كانت الدعوة سريعة.

وأشار الفضل إلى أن أغلب النواب موجودون في الكويت متمنياً منهم الحضور والتركيز على القانون دون الدخول في مواضيع أخرى وذلك لاني أعلم أن هناك نواباً سيشتتون الانتباه عن موضوع الرياضة ليتكلموا في أمور أخرى طالباً منهم الانتباه والتركيز على إقرار القانون ونحمل المسؤولية لرفع علم الكويت في رفع الإيقاف إن سرنا في الخطوات بالشكل الصحيح مؤكداً أن الإيقاف لن يرفع يوم الأحد المقبل إنما هي خطوة عشر سنوات في عدم وصولنا لقرار الإيقاف والمشاركة للانتهاء من هذه المرحلة التي استمرت عشر سنوات في عدم وصولنا لقانون رياضي يرضي الجهات الدولية والمحلية لافتاً إلى أن هذا موقف وطني يجب الوقوف فيه وقلعة لرفع علم الكويت.

رفع الإيقاف الرياضي، معرباً عن أسفه لوجود من يحاول استغلال بعض المعلومات لمرحلة عملية رفع الإيقاف الرياضي، وأنا لا استبعد أن تكون هناك محاولات لتعطيل انعقاد الجلسة تحت أي مبرر من المبررات، لكنني كلي ثقة بحضور كل النواب، تحملاً لمسؤولياتهم الوطنية التاريخية، لإقرار القانون المتوافق، لرفع الظلم والحيف الذي وقع على الشباب الرياضي الكويتي، معرباً عن أمله أن تساهم تلك الخطوة في عملية رفع الإيقاف الرياضي، وأن نعتز إلى شبابنا الرياضي بشري انتهاء الفترة المظلمة التي حرم فيها من ممارسة حقه الإنساني الوصول في مزاولة نشاطه الرياضي.

ورداً على سؤال قال الرئيس الغانم أنه لن يخوض في التفاصيل الفنية المتوقع عرضها في الجلسة، مضيفاً أن الشعب الكويتي سيشارك كل التفاصيل في الجلسة وقال «الترتيم الصمت طوال الفترة الماضية حول هذه القضية ومع ذلك لم يتوقف العمل فيها، والجهد الذي قام به الشباب الكويتي الرياضي والنواب والوزير المعني جهد جبار وكبير».

وأضاف: نحن سنستخذ ما ينبغي علينا اتخاذنا للتعامل مع قانون الرياضة الذي وافق عليه الاتحاد الدولي لكرة القدم وضرورة إقرار القانون قبل اجتماع «المكتب التنفيذي» في الرابع من ديسمبر المقبل. وقال: أنا تحدثت مع الحكومة التي لها موقف سنستوري من عدم حضور اللجان العادية طبقاً للسوابق وأبلغتها بأن جلسة الأحد ليست جلسة عادية بل خاصة وطارئة وهي من المواضيع العاجلة المرتبطة بمواعيد لا نملك في إقرار القانون بمدلولته في الجلسة.

وقال: إن كان تغاؤله يرقى إلى حد التوقع برفع الإيقاف قريباً بعد الجلسة قال الغانم أننا متفائل ووافق بأن من كان على حق فإن الله سينصره ولو بعد حين، واعتقد أن هناك ظلماً جائراً وقع على الشباب الكويتي الرياضي بسبب الإيقاف غير المستحق وإن شاء الله نضر الجهود رفع الظلم عن الشباب وأن نشارك في البطولات المقبلة كدورة الخليج وغيرها، وأصفا جلسة الأحد بالمهمة والرئيسية، لافتاً إلى أنه وأثناء حديثه الآن فإن هناك من يحاول عرقلة هذه الجهود وهذا متوقع لكن بإذن الواحد الأحد سيقتصر رجال



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم



سعدون حماد



العزب: الحكومة ستحضر الجلسة

الروضان: إقرار القانون واجب قبل اجتماع المكتب التنفيذي

حماد: تأخر التشكيل الحكومي أجبرنا على

رفع الأمر لمجلس الأمة

الفضل: محكومون بأوقات خارجية وأي

تعطيل ليس من صالحنا

أوضح أن سبب تلك الدعوة المستعجلة والطارئة يتعلق بمواعيد اجتماعات خارجية لا نتحكم بها، والمواقف على آخر التعديلات وصلت حديثاً، وإقرار القانون يجب ألا يتأخر عن يوم الأحد المقبل الموافق الثالث من ديسمبر. وقال: لقد نسقت مع الحكومة وأوضح لهم أن هذه ليست جلسة عادية لتمتلك برأيهم بعدم حضور اللجان العادية أثناء استقالة الحكومة، وإنما هي جلسة خاصة طارئة «اجتماع غير عادي» لإقرار قانون مهم مرتبط بمواعيد واستحقاقات زمنية خارجية، وبالتالي، ومن المؤكد، أن هذا الأمر يعتبر من العاجل من الأمور.

وأضاف: لن أتحدث عن تفاصيل فنية فيما يتعلق بهذا الملف، لأنني أقدر العمل الجبار والجهود الحثيثة التي بذلت من قبل الحكومة ممثلة بالوزير المعني، ومن مجموعة كبيرة وواسعة من النواب والرياضيين والإعلاميين وقطاعات شبابية خارج دائرة الحكومة والجلس، للعمل على

## الطبيباني من محبسه: أشعر براحة نفسية

قال النائب د. وليد الطبيباني من محبسه: إنني أشعر براحة نفسية، لأنني لم أرتش ولم أسرق ولم أخطئ، ولم أتخذ عن مبادئ، وإنما كنت مدافعا عن الأموال العامة، وعن مكتسبات المواطنين وحقوقهم، ولم أذخر جهداً لحماية وطني ممن يترصون به شرراً. وقال الطبيباني نقلاً عن محاميه مبارك الحربي: إن الكويتيين كافة أكدوا أن حكم الاستئناف بخصوص قضية دخول المجلس كان قاسياً ولم تقبل به، لذلك

قمنا بالظعن عليه بالتعمير، مشدداً على أنه يتفق بالقضاء وأنها سنحصل على البراءة في محكمة التمييز بإذن الله تعالى. وأوضح الطبيباني أن طريق الإصلاح طويل وشاق، ومحاربة الفاسدين تحتاج



د. وليد الطبيباني

إلى صبر وإرادة، ولا يجزع المؤمن حين يبئلى، خصوصاً إن كان ما يتعرض له ثمن لدفاعه عن أموال الكويتيين ومكتسباتهم وحماية الوطن من شر المترصين. حفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه.

## قوى سياسية تتضامن مع المحكومين في «دخول المجلس»

صدر التيار التقدمي الكويتي والحركة الدستورية الإسلامية «حديس» والحركة الديموقراطية المدنية «حدم» وحركة العمل الشعبي «حشد» وحزب المحافظين المدني والمبني الديموقراطي الكويتي بياناً جاء نضجاً: تلقت التنظيمات والقوى السياسية الكويتية صدمة من محكمة الاستئناف مؤخرًا بحق عدد من السياسيين والنواب السابقين والحاليين وبعض الشباب الوطني في القضية التي عرفت بـ «دخول مجلس الأمة» التي ارتبطت بحراك سياسي واسع، يشغل مناقض لأحكام البراءة في حكم الدرجة الأولى. ووقوفاً أمام مسؤولياتها

الوطنية والشعبية، تنادت التنظيمات والقوى السياسية تجسيدا لدورها المجتمعي للالتقاء ومناقشة أثر تلك الأحكام التي مست بصورة مباشرة شريحة واسعة من أبناء الكويت وانعكاس ذلك على أسرهم، وهي تعلن اليوم موقفها من هذه القضية من خلال ثلاث رسائل بهذا الشأن. الرسالة الأولى وهي موجبة إلى الشعب الكويتي الكريم بالحفاظ على اللحمة والوحدة الوطنية، والتمسك بها لتقويت الفرصة على الأصوات الشاذة التي تحاول شق الصف الكويتي التي دابت على التخوين والتخريض أو تلك التي تمارس هواية تمزيق نطم المواطنة الدستورية وإثارة

الخلاف بهدف تشويش المواقف وخلق الأرواق. وندعو شعبنا الكريم الذي جبل على التلاحم في أشد الظروف وأحلكها بالوقوف مدافعا عن أي محاولات تستهدف النيل من حرية التي كفلها الدستور الكويتي. الرسالة الثانية ونوجهها إلى السلطة التنفيذية التي باشرت سريعا تنفيذ الأحكام القضائية بطرق استغرافية من خلال القاء القبض على عدد من الحكوميين سواء في منازلهم أو أماكن عملهم بصورة لا تتسجم مع توجيهات سمو الأمير الذي طالما تحدث عن الأخطار التي تواجهنا إقليمياً وأن الكويت في مرمى الأوضاع المنتهبة في المنطقة، الأمر الذي يتطلب تقوية الجبهة الداخلية وتحسينها ورأب أي تصدع فيها. الرسالة الثالثة ونوجهها إلى أعضاء السلطة التشريعية بأن يكونوا على قدر المسؤولية السياسية التي تتطلب منهم التعامل بصورة جديّة مع المرحلة الراهنة ومتطلباتها من خلال الدفع بقانون للعفو العام عن كافة المدانين من أصحاب الرأي والكلمة والموقف السياسي، وملامسة وجدان الشارع الكويتي بعيداً عن أي مصالح أو مكاسب معينة، خصوصاً أن الأحكام المتعلقة بقضايا الرأي لا يوجد بيت إلا وقد تضرر منها بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب حجم هذه القضايا وعدد الحكوميين

# مشارة الكهنة

# الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

## عائلة النشمي الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

### نشمي عيسى أحمد النشمي

والد كل من : د. عيسى ومحمد

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وآلهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ